المحاضرة الثانية

"المواسم الثقافية لمجمع اللغة العربية الأردني وأهميتها في معالجة القضايا اللغوية، نحواً وصرفاً وكتابة"

الأستاذ الدكتور جعفر عبابنة

أستاذ الصوتيات– الجامعة الأردنية

عضو مجمع اللغة العربية الأردني

الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1428هـ- 22 أيار 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني أن أجلس هنا بجوار أستاذنا الجليل الدكتور عبد الكريم خليفة متحدثاً في هذا الموسم المبارك في هذا العام عامِ اللغة العربية الذي نحتفل فيه بمرور ثلاثين حولاً على تأسيس المجمع.

لقد دأب المجمع منذ تأسيسه على خدمة اللغة العربية الفصيحة وتنميتها والإعلاء من شأنها محلياً ودولياً، وحرص منذ عقود على إقامة مواسمه الثقافية التي تناولت اللغة من جميع مظاهرها ووظائفها في كل ميادين الحياة، فتناولت علاقتها بالعامية وباللغات الأجنبية، ومكانتها في المجتمع، ومناهجها في المدارس والمعاهد والجامعات والمسائل التربوية المتعلقة بتعليمها، والتقنيات التي تدخل في دراستها، وقضايا التخطيط اللغوي وتعريب التعليمِ الجامعي والترجمة، وموضوعاتٍ تخصّ بنيتها ذاتها ومقوماتها وعلومها المختلفة ومصطلحاتها.

وقد اهتم المجمع بقضية التيسير في النحو والصرف والإملاء وأولاها عناية كبيرة، لما للتيسير من أهمية في استيعاب قواعد اللغة وتمثُّلها في يسر وسهولة. وظهر هذا جلياً في المواضيع التي دارت حولها مواسمُه المتعاقبة، إذ ألقيت فيها محاضرات حاوَلَتْ تطوير أفكارٍ عمليةٍ مفيدة في هذا الشأن.

وأتت محاضرة الدكتور شوقي ضيف التي ألقاها في الموسم الثقافي الثاني عام أربعةٍ وثمانين وتسعمئةٍ وألف باكورة الجهودِ المبذولةِ في هذا الاتجاه. وكانت بعنوان: محاولات تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً.

وقد استعرض فيها جهود النحويين القدامى والمحدثين في تيسير النحو العربي. وتمثلت جهود القدامى في وضعهم المختصراتِ والمتونَ الموجزة التي اكتفت بعرض معالم النحو وقواعده الأساسية حتى يستطيع الناشئة أن يستوعبوها ويتمثلوها. وقد عدَّدَ منها نحواً من ثلاثين مختصراً. كما تمثلت جهود القدماء فيما

أثر عنهم من أقوال تدعو إلى التخفيف على الناشئة؛ فحسبهم من النحو ما يرسم لهم قواعده في إيجاز حتى يستطيعوا قراءة النثر والشعر قراءةً سديدة ويعصموا ألسنتهم من الخطأ.

ووقف الدكتور شوقي ضيف طويلاً عند كتاب "الرد على النحاة" الذي حمل ثورة مؤلفه ابن مضاء القرطبي المتوفى عام اثنين وتسعين وخمسمائةٍ للهجرة على ما في مطوّلات النحو من نظرية العوامل والمعمولات، وما يُطوَى فيها من كثرة التأويلات والتقديرات والقياسات والتمرينات الافتراضية. وأقام الدليل على بطلان تلك النظرية بعرض ثلاثة أبواب هي أبواب: التنازع والاشتغال ونصبِ المضارع بعد فاء السببية وواو المعيّة، مبيِّناً ما جلب النحاة على بابي التنازع والاشتغال من صيغ لم تنطق بها العرب، وأنكر نصب المضارع بعد فاء السببية وار المعية بأن مضمرة وجوباً، وذهب إلى أن حركات الإعراب لا يرادُ بها الدلالةُ على عوامل محذوفةٍ وإنما يراد بها الدلالة على معانٍ في نفس المتكلم. ومضى ينكر تقدير المحذوف في أبواب كثيرة، فأنكر متعلِّق الجارِّ والمجرور والظرف إذا وقعا أخباراً وصفات وأحوالاً وصلات، كما أنكر الضمير المستتر في مثل زيد قام، ذاهباً إلى أن ما يسمى بالضمائر المتصلة في مثل (قاما وقمنا وقاموا وقمن) تدل على التثنية والجمع تماماً كما تدل التاء الساكنة على التأنيث في (قامت).

ودعا ابن مضاء إلى إلغاء ما يسمى بالعلل الثواني والثوالث لأنها غير تعليمية ولا دور لها في تصحيح النطق. ومثلها الأقيسة كقياس إعراب المضارع على إعراب الاسم، والتمارينُ غير العملية التي افترضها النحاة افتراضاً، لأن العرب لم ينطقوا بها.

وانتقل الدكتور شوقي ضيف بعد ذلك إلى بسط آراء المحدثين في مسألة التيسير، فعرض آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى التي ضمنها كتابه "إحياء النحو"

عام سبعة وثلاثين وتسعمئة وألف ونقدها. وقد تأثر الأستاذ إبراهيم مصطفى في هذا الكتاب بدعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل، وحاول أن يصنع للنحو بناءً جديداً أقامه على حذف الفتحة من أبواب الإعراب والإبقاء على الضمّة والكسرة. أما الضمة فجعلها علمَ الإسناد واعترضه المنادى المضموم في مثل يا زيدُ واسمُ إنَّ المنصوب مع أنه مسند إليه، كما اعترضه الضمير بعد (لولا) الذي يكون دائماً متصلاً غير مرفوع. وأما الكسرة فجعلها علم الإضافة، وما عدا المكسور والمضموم في الكلام لا يعرب، إذ يكون دائماً منصوباً ولا حاجة إلى فتح أبواب له، فلم يعد هناك مفعولٌ به ولا مفعولٌ لأجله أو معه ولا استثناءٌ ولا حال ولا تمييز، مما يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الأبواب وصيغها في الكلام.

وذهب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية، وإنما هي إشباع للضمة رفعاً وللألف نصباً وللياء جراً. وبالمثل المذكرُ السالم، فالواوُ رفعاً إشباعٌ للضمة والياء جراً إشباعٌ للكسرة. ولم يعلل لنصب جمع المذكر السالم بالياء. ورأى أن المثنى بعلاماته الفرعية شاذ. وقد أخرج العطف والتوابع وأدخل مكانها في التوابع الخبر إذ جعله تابعاً للمبتدأ. وقد أضاف تعليلاتٍ وافتراضات كثيرة تخرج – كما يرى الدكتور شوقي ضيف– عن الوظيفة الأساسية في النحو وهي دراسةُ الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاصُ القواعدِ منها.

وتأثرت بعض اللجان والمجامع بأفكار الأستاذ مصطفى إبراهيم أو بجوانب منها. وظهر هذا جلياً في التوصيات التي توصلت إليها لجنة وزارة المعارف المصرية عام ثمانية وثلاثين وتسعمئةٍ وألف، والقراراتِ التي اتخذها مجمعُ اللغة العربية في مؤتمره عامَ خمسةٍ وأربعين وتسعمئةٍ وألف.

وفيما يلي إجمال للأفكار المشتركة بين الفريقين، مع بيان ما افترقت به قرارات المجمع عن توصيات اللجنة:

أولاً: الاستغناء عن الإعرابين التقديري في الأسماء المعربة والمحلي في المبنية. غير أن قرارات المجمع أبقت على لفظ (المحل) في المبنيات فيقال مثلاً عن اسم الموصول (مَنْ): إنه في محل رفع أو نصب أو جر.

ثانياً: الاستغناءُ عن علامات الإعراب الفرعية فيقال في الممنوع من الصرف المجرور إنه مجرور بالفتحة وعن جمع المؤنث السالم المنصوب إنه منصوب بالكسرة وفي المثنى إنه مرفوع بالألف، وفي جمع المذكر السالم إنه مرفوع بالواو، دون التطرق إلى نيابة الحركة عن الحركة أو حرف العلة عن الحركة. وفي حالتي النصب والجر للمثنى والجمع يقال إنهما منصوبان أو مجروران بالياء. وفي الأسماء الخمسة يقال إنها ترفع بضمة ممدودة وتنصب بفتحة ممدودة وتجر بكسرة ممدودة. غير أن قرارات المجمع خالفت توصيات اللجنة في إعراب الأسماء الخمسة فرأت إعرابها بالواو والألف والياء.

ثالثاً : الاستغناء عن ألقاب الإعراب وهي الرفعُ والنصب والجر والجزم، والاكتفاء بألقاب البناء في الأسماء والأفعال المعربة وهي الضم والفتح والكسر والسكون. غير أن المجمع اقترح العكس، أي الاستغناء عن ألقاب البناء والاكتفاء بألقاب الإعراب.

رابعاً: إلغاء فكرة العوامل والمعمولات وبناء النحو على ثلاثة أبواب أسمتها اللجنة باب الموضوع، وهو المبتدأ وما في حكمه، وباب المحمول وهو الخبر. وحينما يكون المحمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً لا يقدر له مُتَعَلَّق. والباب الثالث هو باب التكملة، ويشمل جميع المفعولات والاستثناء والحال والتمييز. ولكن قرارات المجمع عدلت عن الموضوع والمحمول إلى المسند إليه والمسند، ورأت أن يقال

للناشئة إن الخبر حين يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متعلِّق بمحذوف ولكن لا يُكلَّفُون بتقديره كل مَرَّة. ونصت على أن التوابع لا تسمى تكملة لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها رفعاً ونصباً وجراً، أما التكملة فلا تكون إلا منصوبة دائماً. واتفقت مع توصيات اللجنة في أن يذكر مع كل تكملة غرضها كمجيئها لبيان الزمان أو المكان أو العلة، ولتأكيد الفعل وبيان نوعه وبيان الحالة أو النوع. وخصت قرارات المجمع التكملة بالمفعول به على أن ينصَّ عليه.

خامساً: إفراد مجموعة من الأساليب – وسمّاها المجمع التراكيب– بعرض طرق استعمالها وعدم التعرض لتحليلها، وهي أبواب التوكيد والقسم والتعجب والتفضيل ونعم وبئس والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء.

سادساً: إلغاء الضمير المستتر جوازاً ووجوباً في مثل قام أقوم نقوم تقوم للمخاطب، وإلغاء فكرة ضمائر الرفع المتصلة البارزة الدالة على العدد وعَدُّها علامات إشارة دالة على التثنية والجمع وكذلك أختُها التي لا تدل على العدد مثل قُمْتُ.

سابعاً: حذف الإعلال والإبدال وتنقُّل الكلمات في موازين مختلفة.

وقد أُلِّفَتْ كتب للنحو على وفق قرارات المجمع وأخذت الناشئة تتعلم النحو على أسس التيسير السابقة. ولكن ما لبثت أن ألغيت تلك الكتب بعد مدة وجيزة حينما عمت الشكوى منها، ولاقت أسس التيسير تلك انتقاداً واسعاً في أوساط المجامع اللغوية الأخرى والمثقفين.

ثم عرض الدكتور شوقي ضيف محاولته هو في تيسير النحو. وهي محاولة أعادت تنسيق أبواب النحو فأبقت منها عشرين باباً، ودمجت بعض الأبواب في بعض وألغت أبواباً أخرى.

والأبواب التي أبقى عليها هي: المبتدأ والخبر وإن وأخواتها ولا النافية للجنس والفاعل ونائبه والمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه والاستثناء والحال والتمييز والإضافة والتوابع وإعمال المصدر والمشتقات وحروف الجر والممنوع من الصرف والعدد وإعراب المضارع ونصبه وجزمه سوى أبواب الصرف الكثيرة ما عدا الإعلال والميزان الصرفي.

وقد دمج باب كان وأخواتها في باب الحال لأنه أخذ برأي الكوفيين القائل إنها أفعال تامة لا ناقصة والمرفوعات بعدها فواعل والمنصوبات أحوال. ونقل باب كاد وأخواتها من أفعال المقاربة والرجاء والشروع إلى باب المفعول به لأن هذه الأفعال تؤول معانيها بأفعال متعدية كتأويل كاد بقارب. ونقل باب ظن وعلم من أفعال القلوب التي تأخذ مفعولين إلى باب المفعول به حين يتعدد. وكذلك فعل بأعلم وأخواتها من أفعال القلوب التي تأخذ ثلاثة متفاعيل.

ومن الأبواب التي ألغاها باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس. أما (ما) فلأنه يليها اسمان مرفوعان هما مبتدأ وخبره، وإذا وليها اسم مرفوع وآخر منصوب فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر ولكن بنزع الخافض كما يرى الكوفيون لأنه يكثر معها زيادة الباء في الخبر.

وأما (لا) فلم يأت بعدها اسمان مرفوع ومنصوب إلاّ في بيت واحد، ولذلك أنكر بعض النحاة عملها الرفع والنصب، وقالوا إنما يليها دائماً مبتدأ وخبر. وأما (لات) فلم ترد إلا مع ظرف زمان تنفيه كما في قوله تعالى (ولات حين مناص) ويكفي أن يقال للطلبة إن (لات) حرف نفي للظرف.

وألغى الدكتور شوقي ضيف في محاولته تلك بابي التنازع والاشتغال أخذا برأي ابن مضاء وما لاحظه على البابين من أن صيغهما جميعاً من افتراضات النحاة. كما ألغى بابي التحذير والإغراء إذ يعربان مفعولاً به لفعل محذوف

فيعرضان في الحديث عن المفعول حين يحذف فعله. وألغى كذلك أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة. أما الترخيم فلأنه صيغة قديمة أصبحت مهجورة في اللغة، وأما الاستغاثة والندبة فهما صيغتان تلحقان بالنداء. وعلى هذا لا يضير حذف بعض الأبواب لأنها متضمنة في أخرى.

ودعا إلى إعراب تمييز النسبة المنقول عن مفعول به بدلاً كما في (وفجرنا الأرض عيوناً) فعيوناً هي بدل من الأرض. كما دعا إلى إعراب المخصوص بالمدح والذم بدلاً من الفاعل بعد نعم وبئس، وإعراب المنصوب على الاختصاص تمييزاً.

وعنده أن لا داعي لإعراب كنايات العدد في باب التمييز، مثل: كم، وكأيِّن، وكذا، إذ تكفي معرفة أن التمييز بعد كم وكذا منصوب، وبعد كم الخبرية مجرور مفرد أو مجموع، وبعد كأين مجرور مسبوق بِمِنْ. بل لا داعي عنده لإعراب كم الاستفهامية وكم الخبرية، في مثل: كم كتاباً قرأت؟ وكم درسٍ ذاكرت! لأن إعرابهما لا يفيد شيئاً في صحة نطقهما. ومثلهما لا سيما، فضلاً عن أن ما بعدها يمكن أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ولا داعي عنده لإعراب (أَن) المخففة من الثقيلة، فيكفي أن يتعلم الناشئة أنها أداة ربط لا أكثر ولا أقل. ولا داعي عنده لإعراب أدوات الاستثناء ما خلا وما عدا وما حاشا ذلك الإعراب المعقد المعروف عند النحاة، ويكفي أن يقال إنها أدوات استثناء والمنصوب بعدها استثناء.

ومن ملامح هذه المحاولة إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل، والاكتفاء في المفردات المعربة والمبنية بأن يقال محل الكلمة الرفع أو النصب أو الجر، والاكتفاءُ في الجمل بأن يقال مثلاً:الجملة خبر أو نعت أو صلة. ويترتب على هذا إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور وإلغاء العلامات

الفرعية في الإعراب وإلغاء عمل (أَنْ) في المضارع مقدرة بعد كي ولام التعليل ولام الجحود وحتى وأو وفاء السببية وواو المعية.

ومن ملامحها كذلك الدعوة إلى حذف الشروط التي يدخلونها في بعض الأبواب كشروط صوغ اسم التفضيل وفعل التعجب وشروط صاحب الحال وإعمال اسم الفاعل وشروط إذن وحتى الناصبتين وتابع المنادى وعمل المصدر المعرف بأل.

ومن ملامحها كذلك وضع تعريفات وضوابط لبعض الأبواب بحيث تساعد الناشئة على تصورها تصوراً دقيقاً كتعريف المفعول معه بأنه اسم منصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع، وتعريف الحال بأنها صفةٌ لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة.

واقترحت المحاولة زيادة إضافات ضرورية في النحو. منها أن يتضمن النحو جداول تصريف الأفعال مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد، وأبواباً للحروف الزائدة الجارّة وغير الجارّة، ولقضايا التقديم والتأخير والذكر والحذف، وللجمل المستقلة كالجملة المستأنفة والجملة الحوارية، وللجمل غير المستقلة كجملة الخبر والمفعول والحال والنعت والصلة، وللجملة الأساسية في العربية: الاسمية والفعلية.

وقد تضمن الموسم الثقافي السادس عشر (عام ثمانية وتسعين وتسعمئةٍ وألف) محاضرتين أُخْرَيَيْن تتصلان بموضوع التيسير، الأولى للدكتور تمام حسان، والثانية للدكتور إبراهيم السامرائي.

أما محاضرة الدكتور تمام حسان فعنوانها:"أساسياتُ النحو العربي وتيسيرُ تَعَلُّمِه". وقد تناول فيها العناصر الأساسية التي يتشكل منها نسيج النحو العربي. فالنحو ذاته هو شبكة من العلاقات. وهذه العلاقاتُ هي جملة من قرائنَ معنويةٍ

وقرائنَ لفظية متضافرة. وأهم القرائن المعنوية الإسناد الذي يُعَدُّ قِوام الجملة لأنه علاقة الفعل بمرفوعه وعلاقةُ المبتدأ بخبره. وتأتي بقية القرائن تالية. ومنها التعديةُ وهي قرينة المفعولية، والسببية وهي قرينةُ المفعول لأجله، والظرفية وهي قرينة المفعول فيه، والمصاحبة وهي قرينة المفعول معه، والتحديد وهو قرينة بيان النوع أو العدد، والتأكيدُ وهو قرينةُ نفي إرادة المجاز، ثم تأتي علاقةُ التبعية وهو قرينة النعت والعطف والتوكيد والبدل، والملابسة وهو قرينةُ إرادة الحالية، والتفسير وهي قرينةُ التمييز، والإخراج وهي قرينةُ الاستثناء، والنسبة وهي قرينةُ الإضافة، والخلاف وهي قرينةُ التعجب والإنشاء بوساطة المصادر.

ومن القرائن اللفظية التضامّ، وهو يشتمل على ثلاث من العلاقات هي: الافتقارُ كافتقار الموصول إلى صلةٍ والحرف إلى مدخولٍ له، والاختصاصُ كاختصاص (لم) بالدخول على المضارع دون غيره من الأفعال، والمناسبة المعجمية بين اللفظين المترابطين. فالفعل (فهم) يتطلب فاعلاً عاقلاً. وإذا لم تراع المناسبة المعجمية أي إرادة المعنى الأصلي فذلك يسمى المفارقة المعجمية والمفارقة المعجمية تؤدي إمّا إلى فساد المعنى أو إلى المجاز.

ومن القرائن اللفظية الرتبة وقِوامُها علاقة بين سابق ولاحق من الألفاظ. والرتبةُ إما محفوظةٌ لا تتخلف وإما غيرُ محفوظةٍ فتخضع للاعتبارات الأسلوبية والبلاغية.

ومن القرائن اللفظية قرينةُ الربط، وهي ذات صورتين: صورة الإحالة وصورة المطابقة. والمقصود بالإحالة الإشارةُ بطريقةٍ ما إلى مذكورٍ في الجملة أو مفهوم من سياقها يتصيده المرءُ من سياق الكلام. ومن صور الإحالة التي ذكرها النحاة إعادة اللفظ وإعادة المعنى. ويرى الدكتور تمام أن النحاة غفلوا عن استعمال الموصوف والوصف في الربط. والمقصودُ بالمطابقة التشابه بين اللفظي ن أو ما

فوقهما في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوعِ (التذكيرِ والتأنيث) وفي الشخص (التكلمِ والخطابِ والغيبة) والتعيين (التعريفِ والتنكيرِ) وفي الإعراب (الرفع والنصب والجر والجزم).

ومن القرائن اللفظية العلامةُ الإعرابية أصيلةً كانت أم فرعيةً. وهي تستعمل للكشف عن المعاني النحوية أي معاني العلاقات؛ فالكسرةُ للدلالة على الجر، والضمةُ للدلالة على الرفع، والفتحةُ للدلالة على النصب، والسكون للدلالة على الجزم. على أن الإعراب قد يقع بتقدير الحركة أو تحديد المحلّ. ولعل هذا الطابع المركب لقرينة الإعراب هو الذي دفع النحاة إلى منح الإعرابِ في جهودِهم النحوية مكانةً لا تعادلها مكانةٌ أخرى حتى أصبح النحوُ كأنه إعرابٌ فقط، وأصبح التصويبُ والتخطئة مرتبطين بالإعراب، وأصبح اللحنُ مرتبطاً في الأذهان بالإعراب على رغم إمكانه مع القرائن الأخرى.

وعلى الرغم من أن قرينة الإعراب ليست كافية وحدها في بعض الأحيان لتحديد المعنى ولا بد من قرائن أخرى تعين على ذلك، يجب ألاّ نُهَوِّن من شأن الإعراب أو أن نغضّ من ضرورته للمعنى.

تلك إذاً هي أساسيات النحو، وهي على رغم ضبطها وتنظيمها غيرُ مانعةٍ للبس، وذلك بسبب تعدّدِ المعاني على التركيب الواحد. فاللبس واقع لا محالة من الناحيتين النظرية والعملية، ولكن القرائن المختلفة تحول في أغلب الأحيان دون وقوعه وبخاصة في التراكيب القرآنية. وهنا تبرز قيمة التناص في تحديد المعنى وإزالة اللبس.

إذاً النحو ليس أكثر من علامات تكشف عن علاقات، والعلاقاتُ ليست غاية المطاف وإنما يكون فهمها مؤهلاً للانتقال إلى إدارك المعنى النحوي دون المعنى الدلالي الأكبر الذي هو معنى النص. والفرق عظيم بين نحو الجملة ونحو

النص. والفرق عظيم بين قرائن الجملة وهي رهن مَحْبِسها في الجملة، والقرينةِ الكبرى النصيةِ وهي المسماةُ بالتناصّ الذي عبر عنه المفسرون بقولهم: القرآن يُفَسِّرُ بعضهُ بعضاً، والذي حكاه الفقهاء بقولهم: الحديثُ يُفَصِّلُ ما أَجمَلَهُ القرآن.

على أن معرفة أساسيات النحو مجردةً لا تعين إلا بدرجة محدودة جداً على إنتاج الصحيح من الكلام. والدليل على ذلك أن العلماء بقواعدِ النحو غير معصومين من الخطأ في كلامهم باللغة الفصحى، وأن الشكوى مشهورة من أن معلمي النحو يستعملون اللهجة الدارجة في تعليم قواعد الفصحى لعجزهم عن الإعراب وعلاماته. فكيف يكون الحل إذاً؟

لقد ظن بعض المهتمين بالأمر أنه لا بد من تيسير النحو، وذلك لا يتم إلا بحذف بعض أبوابه التي زعموا أنها غير مهمة، ناسين أن النحو نظامٌ وأن النظامَ إن أُلْغِيَ منه جزءٌ تهدمت بنيتُه وأصبح شيئاً غير الذي كان.

ورأى بعض المهتمين أن حفظ ألفية ابن مالك يعين على تذكر القواعد ومن ثَمَّ فيه تيسير لتعليم النحو وتعلُّمِه، ناسين أن ألفية ابن مالك تفتقر إلى الشرح والمفتقر لا يمنح. أما أن تكون نافعة بعد الشرح فدونك شروحها فانظر لم نُحِسُّ أزمةَ النحو مع وجودها.

وقال آخرون ومعهم بعض الحقّ إن ازدحام مسائل النحو بالخلاف بين النحاة إن كان نافعاً في مستوى التخصص فهو بلاء في المستوى التعليمي العام. وكثرت الآراء في تشخيص أزمة النحو، ولكنا لما نصل إلى الحلّ الناجع.

ورأى الدكتور تمام أن المقصود من تعليم النحو وتعلمه إنما هو الوصول إلى المهارة الأدائية في استعمال اللغة. وهذا لا يتم بالتدابير السابقة. ولذلك يجب ألاّ تقتصر جهود المدارس في مرحلة التعليم العام على دروس النحو فقط، بل يجب أن تضع في برامجها دروساً لممارسة الأداء اللغوي وأوجه الاتصال كدروس

المحفوظات والتعبير والمطالعة والقراءة والكتابة والاستماع، وأن يشتمل النشاطُ المدرسي على المناظرة والخطابة وغيرهما ممّا يُعَدُّ ممارسةً للاستعمال اللغوي المُؤَدِّي إلى كسب المهارة. وهذه قضايا كما ترون في صلب التخطيط اللغوي، إذاً لا بد من إعطاء التطبيق ودروس الاستعمال المرتبة العليا في خطط التدريس، ولا بد كذلك من إعداد المعلمين إعداداً ممتازاً، ومطالبتهم أن يتحدثوا أثناء الدرس باللغة الفصحى.

وأما محاضرة الدكتور إبراهيم السامرائي في الموسمِ السادسَ عشر فكانت بعنوان:"أساسيات الصرف العربي لاكتساب اللغة السليمة"، وقد دعا في تلك المحاضرة إلى توثيق صلة الصرف بالمعجم وإدراك مدى أهميته للصرف لما يزودنا به من أبنية الأسماء والأفعال وصيغ الاشتقاق وضبط حركة العين في أبواب الفعل الثلاثي، وكأنه يجعل الصرف هو المعجم نفسه. ولذلك دعا أيضاً إلى توسيع الصرف بضم الأدوات والحروف إلى موضوعه، ودعا كذلك إلى التنبه إلى استعمالات الألفاظ في القرآن الكريم والنصوص العربية الأخرى وتآليف العلماء الفصحاء وضمِّها إلى ذخيرة الدرس الصرفي. وتظهر ثمرة ذلك في تعديل الأحكام الصرفية وتوسيعها، فنبيح النسبة إلى الجمع، كما نبيح النسبة إلى الوصف فنقول أساسيّ كما قال العرب ألمعيّ ودوّارِيّ، ونبيح النسبة إلى فعلية في غير الأعلام بإثبات الياء فنقول طبيعي وغريزي، ونوسع في أسماء الآلة القياسية فنضيف إليها صيغة فِعال (ومثالها خِياط).

ودعا إلى أَنْ توثق صلة الصرف بالأصوات في الإعلال والإبدال، مع الأخذ بشيء من الوصفية في تفسير بعض السلوكات الصرفية والتغيرات الصوتية، كما في اسمي المفعول مقول ومبيع، فنقول إنهما مختصران من مقوول ومبيوع، بدلاً من ذكر خطوات تتنقل فيها الأوزان من الأصل المفترض وصولاً إلى الصورة المنطوقة.

ودعا إلى التنبه إلى الصلة الوثيقة بين الصرف والنحو، وضرب على ذلك مثلاً النسبة، وكيف أن المنسوب إلى الجامد يعامل في العلاقات النحوية معاملة المشتق (أي الصفة المشبهة) ويأخذ مرفوعاً.

وقد كانت لي في الموسم الثقافي الحادي والعشرين عام ثلاثة وألفين محاضرة بعنوان:"التحدّياتُ الداخلية التي تواجه اللغة العربية في العصر الحاضر من حيث نحوها وصرفها وإملاؤها".

فيما يخصّ النحو، انطلقتُ من وجهة نظر ترى أن بنية الدرس النحوي مهمة جداً في حلّ مشكلة الضعف اللغوي التي نراها في مخرجات التعليم العام والجامعي في العالم العربي. ولا بد لتصميم درس نحوي ناجع من الإمساك بالفكرة الأساسية للنحو العربي. وانطلاقاً من هذا أوردتُ تصوراً كلياً لما ينبغي أن يكون عليه الدرس النحوي . وهو يمتاز بأنه ينفذ إلى جوهر النحو وعلاقاته الأساسية، ويلتقط جزئياته من صورة النحو القديمة ومن مبحث التقييد والإطلاق في علم المعاني، ويأخذ ببعض النتائج اللغوية الحديثة من غير أن يثقل كاهل الطلاب بأنواعٍ من حجاج المدارس اللغوية المختلفة، ويُبَسِّط النحو برد أبوابه إلى ظواهر محدَّدة، وهو يصلح أساساً لوضع مناهجَ للنحو العربي متدرِّجةٍ من حيث العمق والشمول.

ويفترض هذا التصور أَن لبنة النحو الأولى وهي الجملة تتكون من نواة ومحيط يتألف من عدة طبقات.

وأما النواة فهي علاقة إسنادٍ اسميَّةٌ أو فعليَّةٌ. وتتكون علاقةُ الإسنادِ الاسميةُ من مبتدأ وخبر على تَنَوُّعِ ما يملأ خانتيهما، وتتكون علاقةُ الإسنادِ الفعلية من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به واحدٍ أو أكثر ومن فعلٍ مبني للمجهول ونائب فاعل هو مفعول به في الأصل.

وأما المحيط فيتكون كما قلنا من طبقات عدة:

أولاً: العوامل والمكملات وهي أفعال وحروف وأدوات وأسماء تدخل على علاقة الإسناد الاسمية أو الفعلية أو كلتيهما فتضيف إليها معاني جديدةً غيرَ ما تدلُّ عليه علاقةُ الإسناد الأصلية، محدثة في بعض الأحيان بعضَ الآثار والتغييرات اللفظية. وتكون تلك العواملُ والمكملات عن يمين الجملة وعن يسارها. فمن العناصر التي تكون عادة يمين الجملة ما يسمى بنواسخ المبتدأ والخبر على اختلاف أنواعها ومعانيها وأدوات النفي والاستفهام والشرط. ومن العناصر التي تكون عادة يسار الجملة المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى والمفعول معه والمفعول لأجله. ومن الملاحظ أن العوامل التي تكون يمين الجملة مثل الاستفهام والنفي تؤثر في معنى الإسناد ككل، على حين أن المكملات يسار الجملة قد تكيِّف ركناً من أركان الجملة لا كُلَّها، كتمييز المفرد الذي يزيل الإبهام عن مميِّزه فقط.

ثانياً: التوابع، وهي عناصر في الجملة توافق عناصر أخرى سبقتها من حيث الحالة الإعرابية. وقد توافقها في واحد أو أكثر من الأمور التالية: العدد والنوع والحكم المعنوي. والتوابع هي النعت والعطف والبدل والتوكيد.

ثالثاً: عناصر التعلق وهي عناصر في الجملة تتعلق بما سبقها لتكمل معناه. وهي تتمثل في الظرف والجارّ والمجرور حينما لا يكونان أخباراً وأحوالاً وصفات، لأن وظيفتهما حين ذاك تكون مختلفة.

رابعاً: الروابط: وهي عناصر في الجملة تصل أجزاءَها بعضَها ببعض، كالموصلات الحرفية (أَنْ وأَنّ وكي وما ولو) وواو المصاحبة، وواو المعية، والضمائر، وأسماء الإشارة والموصول، والفاء واللام الواقعتين في جواب الشرط ولام جواب القسم ولام التعليل ولام المعاقبة (الصيرورة) وحروف العطف، وواو

الحال وإذا الفجائية والفاء السببية، وإذن الناصبة. وهذا كله غير الروابط الأسلوبية التي تربط جملة مركبة بأختها، أو فقرة بنظيرتها.

ويُعَدُّ كُلٌّ من التوابع وعناصرِ التعلق، بوجه من الوجوه، روابط تؤدي إلى تماسك الجملة.

وثمة مباحث نحوية صرفية مشتركة يجب أن تجعل في تصنيف واحد وأن تجعل مقدمات لهذا التصوّر الكلّي. وهي مباحث أقسام الكلمة والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والإعراب والبناء والإضافة وعدمها وزمن الفعل لأنها تدخل في شروط الأبواب النحوية كلها.

ولا يكتمل هذا التصور الكلي إلا بالحديث عن قضايا الذكر والحذف وقضايا التقديم والتأخير والأنماط التركيبية الناشئة عن ذلك وَفْقَ ما تسمح به قوانين العربية نفسها.

وربما كان مستحسناً أن ندرس بعض التراكيب مثل النداء والندبة والاستغاثة والتعجب والقسم والمدح والذم في باب واحد مستقل، لأنها تستعصي أحياناً على التحليل اللغوي، ويكثر الخلاف حول عناصرها وبسائطها المكونة لها.

وفيما يتعلق بالصرف انطلقت من فكرة مؤداها أن الصرف يجب ألا يقتصر على العناصر الاسمية والفعلية المتصرفة (أي ما هو قابل للتغيير في عرف الصرفيين) وأن يشمل سائر الأسماء والأفعال والحروف، ويصنفها في فصائل نحوية صرفية تخدم العلاقة بين النحو والصرف. كما انطلقت من فكرة مؤداها أنه يجب التوسع في مفهوم الاشتقاق وأن نجعله عملية توليد تشمل ثلاثة أقسام: توليد صيغ أو أوزان من جذور معجمية، وتوليد صيغ من صيغ أخرى وهو ما يعرف بالنقلات الصرفية، وتوليد ألفاظ بإضافة اللاحقة فقط. ويقوم النوع الأول على صبّ حروف الجذور في قوالب أو أوزانٍ مختلفة لمعانٍ مختلفة. ونحصل بهذه الطريقة

على صيغ الفعل مجردة ومزيدة، والمشتقات الاسمية من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وما إلى ذلك.

والنوعُ الثاني هو نَقَلاتٌ صرفية وفيها تَنتقل الكلمة من وزن هو أصل إلى وزن هو فرع في إطار تقابلات في فصائل نحوية محددة؛ ومن أمثلته في العربية تحول المفرد إلى جمع تكسير، وغير المصغَّر إلى مصغَّر، والمبني للمجهول إلى مبني للمعلوم، والمذكر على وزني فعلان وأفعل إلى المؤنث منهما على وزني فَعْلَى وفَعْلاء. ولا يمكن الحديث هنا عن قوانين صوتية محدّدة بل عن ارتباطات تربط صيغة معيَّنة بأخرى.

والنوع الثالث من الاشتقاق يتم بإضافة اللواحق وهي زوائد طرفية لا تؤثر غالباً في بنية ما لحقت به. وينتج بهذه الطريقة التأنيث بإضافة التاء، وجمع المذكر السالم والمثنى والمصدر الصناعي واسم الجنس الإفرادي وما إلى ذلك.

وفي هذا الإطار أيضاً دعوت إلى عدم التطرق إلى أنواع الاشتقاق الأخرى كالكبير والأكبر لأنهما كانا تاريخياً منتجين وأصبحا الآن غير ذلك، فمن الفضول الحديثُ عنهما، كما دعوت إلى الاهتمام بآلية الاشتقاق لا بأصله لأن العرب اشتقوا من كل شيء، وأصبح الحديث عن أصل الاشتقاق من ميتافيزيقا اللغة.

ودعوت في إطار الصرف إلى النظر فيما سُمِّي إلحاقاً، لأن بعض ما يفترض كونه زائداً من حروف الكلمات التي يسمونها ملحقة قد يكون أصلياً لأن تلك الكلمات قد اشتقت من أسماء الأعيان مباشرة، مثل نرجس وبيطر وجورب وقلنس. كما أن الزيادة في بعض ما عدوه ملحقاً جاءت لإفادة معنى، إلاّ أنها زيادةٌ غيرُ مطردةٍ في موضعِها.

وثمة مصطلحات صرفية غامضة مثل المثال والمضارع والصفة المشبهة يجب إزالة غموضها بشرحها شرحاً وافياً.

ويجب أن تنطلق القواعد الصوتية في بابي الإعلال والإبدال من الأسس الصوتية الحديثة التي تفهم الحركات وحروف المد وحروف اللين فهما علمياً صحيحاً.

وفي مجال الإملاء، حصرت من الواقع التربوي الميداني، مشكلات الرسم الكتابي التي نعاني منها في داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ودعوت إلى اتخاذها هدفاً مباشراً لنشاط المؤسسات التعليمية للتغلب عليها. ومعظم هذه المشكلات يتمثل في التباس التاء المربوطة بالتاء المبسوطة، والتباس التاء المربوطة بهاء الضمير، وفي الكلمات التي تنطق فيها أصوات لا تكتب، أو تكتب فيها حروف لا تنطق، أو تلتبس فيها اللامات بين التشديد والتكرار كالذي واللذين، وفي التباس همزة الوصل بهمزة القطع، وفي رسم همزة القطع نفسها أولاً ووسطاً وآخراً، وفي التباس تاء المخاطبة بياء المخاطبة، والضاد بالظاء.

وقد حظيت مسائل الإملاء كذلك بمحاضرتين في موسمين مختلفين. الأولى بعنوان:"تيسير تعلُّم الإملاء والترقيم"، ألقاها الدكتور عدنان الدليمي في الموسم الثقافي السادسَ عشر عام ثمانية وتسعين وتسعمئة وألف. والثانية بعنوان "قضايا الكتابة العربية: الإملاء والشكل والخطّ" ألقاها الدكتور عبد الفتاح الحموز في الموسم الثقافي الثاني والعشرين عام أربعة وألفين.

وفي المحاضرة الأولى حصر الدليمي أبرز مشكلات الخط العربي فيما يلي:

أولاً: التفريق بين الضاد والظاء. وقد أشار إلى أن قسماً من العلماء قد سعوا إلى حصر هذه الألفاظ ليسهلوا على المتعلمين حفظها، ويمكن العودة إلى كتبهم في هذا. ولعل ممّا ييسر هذا الأمر أن يسعى معلم القراءة إلى ضبط هذين الصوتين ويضع بين أيدي تلامذته أمثلة على الألفاظ التي جاءت مشتملة على هذين الصوتين.

ثانياً: الأحرف المحذوفة من الكتابة. وثمة نوع من الحذف جرى لقسم من الكلمات العربية قبل التركيب كحذف الألف في الرسم دون اللفظ قبل التركيب في لفظ الجلالة والرحمن وهذا وهذه، وحذف الألف من هذه الألفاظ لا يشكل معضلة لأنها ألفاظ كثيرة الاستعمال وقد استقر رسمها واعتادته أيدي النشء. ومن أمثلة هذا النوع حذف الواو من كلمات قليلة كداوود وطاووس كتبت بواو واحدة. ولا يُعَدُّ حذف الواو من هذه الكلمات مشكلة كبيرة لقلتها، ولكنه رأى أن تكتب هذه الألفاظ بواوين ما عدا لفظة داوود لشهرتها. وهناك نوع آخر من الحذف جرى لقسم من الكلمات في التركيب كحذف همزة (ابن) إذا وقعت بين علمين، وحذف همزة (اسم) في البسملة الكاملة، وهمزة الأداة (أل) إذا دخلت عليها اللام (ولَلآخرة خير من الأولى...)، وحذف الهمزة مع همزة الاستفهام كقوله تعالى (أَصْطفى البنات على البنين). واقترح الدليمي ألاّ يتوسع في حذف الحروف، وأن تثبت الألف في كثير من الأعلام مثل (طه)، وألف (السماوات)، وألف (ثلاث) إذا أضيفت إلى (مئة) أو لم تضف، وإثبات ألف حرف النداء (يا)، وألف الضمر (أنا) إذا تقدمت عليها (ها) التنبيه.

ثالثاً: الأحرف الزائدة في الكتابة، كزيادة الألف في مائة مفردة ومثناة، واقترح الدليمي الاستغناء عن هذه الألف من مرسوم هذه الكلمة مفردة ومثناة. وتزاد الواو كذلك في (أولو) بمعنى أصحاب و(أولات) بمعنى صاحبات، و(أولئك) و(أولى) الإشارية و(أولاء). وهذه كثر استعمالها في الكلام واستقر رسمها فلا يستشكلها النشء. واقترح الدليمي حذف الواو الزائدة في (عمرو) والتعويض عنها بضبط حروف هذا العلم للتفريق بينه وبين (عُمَر).

رابعاً: كتابة الألف في آخر الكلمة: وهذه ترسم مرة ألفاً قائمة على الأصل كما في (لا) و(رجا) و(عصا)، وتارة ترسم مثل الياء المتطرفة من غير إعجام كما في (إلى) و(رمى) و(متى). وقد تتبع علماء العربية مواضع كتابة الألف في آخر

الكلمة، ووضعوا ضوابط تضبط كتابتها بالألف القائمة أو على صورة الياء. وأحال الدليمي في هذا على كتاب قواعد الإملاء للأستاذ عبد السلام هارون.

خامساً: التاء المفتوحة والتاء المربوطة: يخطئ بعض الناس في كتابة بعض الكلمات التي حقها أن تكتب بالتاء المفتوحة فيكتبونها بالتاء المربوطة مثل (ثقات) جمع (ثقة) يكتبونها بالتاء المربوطة (ثقاة). وشاع في عصرنا استعمال أعلام منقولة من أسماء منتهية بتاء التأنيث ولكنها تكتب بالتاء المفتوحة مثل بهجت وعصمت. وتعالج أخطاء النوع الأول ببيان المواضع التي تكتب التاء فيها مربوطة، والمواضع التي تكتب فيها مفتوحة، وأن المربوطة يوقف عليها بالهاء والمفتوحة يوقف عليها بالتاء. وتعالج أخطاء النوع الثاني بأن تكتب هذه الأعلام بالتاء المربوطة التزاماً بالأصل الذي نقلت منه.

سادساً: الوصل والفصل بين الكلمات: هناك كلمات فقدت استقلالها في الرسم فجاءت متصلة بغيرها اضطرارياً لأنها لا تستقل بنفسها مثل حروف المعاني كاللام والباء وتاء القسم وكاف التشبيه وفاء العطف، أو لأنها لا يصح الابتداء بها مثل الضمائر المتصلة وتاء التأنيث الساكنة ونوني التوكيد. وهناك سبب آخر يؤدي إلى اتصال كلمة بأخرى وهو الإدغام، كإدغام (مِنْ) و(عَنْ) في (ما)، و(إن) الشرطية في (لا) و(ما)، و(أن) المصدرية الناصبة للمضارع في (لا).

وهناك اتصال بين كلمتين سببه التخفيف في الكتابة كاتصال (كيف) و(حيث) و(أين) و(كل) الظرفية بـ(ما). وقد يؤدي اتصال كلمتين إلى حذف أو تغيير أو كليهما معاً كما في حتامَ وإلام وعلامَ، وحذف همزة (أل) حين تدخل اللام على الحرف المحلّى بها كقولنا: للرجل.

ومما يُيَسِّر أَمْرَ تعلّم مواضع الفصل والوصل بين الكلمات العربية أن علماء العربية قد تتبعوا هذه المواضع وحصروا الألفاظ التي تتصل بغيرها. ويذلّل ذلك

أيضاً أن يسعى معلم الإملاء إلى تنبيه تلامذته على هذه المواضع شيئاً فشيئاً، وأن ينتفع من درس التلاوة للصلة الوثيقة بين الظواهر الصوتية كالإدغام والكتابة.

سابعاً: علامات الضبط والشكل: ثمة مشكلات تتعلق بضبط حروف الكلمة وتحل هذه المشكلات بالعناية بضبط النصوص وإلزام أصحاب المطابع بشكل كل ما يقومون بطبعه.

ثامناً: كتابة الهمزة: تعد الهمزة من مشكلات الخط العربي. ومعلوم أن قواعد رسم الهمزة تتأثر بموقع الهمزة في الكلمة، وبحركتها وسكونها، وبحركة الحرف السابق لها وبسكونه، وبنوع الحرف السابق لها. والناظر في هذه القواعد نظرة ظاهرية يجدها سهلة فمن أين تأتي المشكلة في كتابتها إذاً؟ إنها تأتي من تغير وضع الهمزة لطارئ يطرأ عليها. فقد تكون الهمزة واقعة في أول الكلمة ثم يطرأ عليها طارئ فتصبح متوسطة توسطاً عرضياً، كأن تدخل عليها همزة الاستفهام (مثل أأذهب، أأكرم، أإنك).

وهنا يدعو الدليمي ألا نعتد بهمزة الاستفهام وأن نكتبها عندئذ على الألف مهما كانت حركتها، وكأنها قد جاءت في أول الكلام.

وقد تكون الهمزةُ متطرفةً فيطرأ عليها طارئ فتصبح متوسطة، كما في الفعلين (قرأ) (يقرأ) إذا اتصلا بواو الجماعة. وهنا يدعو الدليمي إلى تطبيق قاعدة الهمزة الوسطية، وكتابة الهمزة على واو: قرؤوا، يقرؤون.

وتَحَوُّلُ الهمزةِ المتطرفةِ إلى همزة وسطية يسبب مشكلات كثيرة في كتابة الهمزة، وإذا كان هناك اتفاق على رسم قسم من حالات الهمزة المتطرفة إذا توسطت فإن هناك مواضع كثيرةً فيها اختلاف، فمثلاً الألفاظ(عبء) و(دفء) و(شيء) إذا جاءت في الكلام نكرة منصوبة غير مضافة تكتب فيها الهمزة على نبرة تتلوها ألف منونة، ولكن إذا أضيفت مثل هذه الألفاظ إلى ضمير متصل

فكيف تكتب؟ هل تُعَدُّ حينئذ وسطية فتكتب على حرف من جنس حركتها؟ ومثل (عبء) وأضرابها من الكلمات (ضوء) و(جزء) و(لجوء) و(نتوء) ممّا جاءت الهمزة فيه متطرفة وسبقت بحرف لا يتصل بما بعده، كيف نكتبها إذا أضيفت إلى ضمير أو ثنيت؟ وكذلك مثل (سماء) و(رجاء) مما جاء قبل الهمزة فيها ألف، كيف نكتبها في حالة التثنية وحالة الإضافة إلى الضمير؟ أنطبق عليها قاعدة الهمزة الوسطية أم ماذا؟

ومضى الدليمي يعرض على هذا النحو مشكلات الهمزة إذا توسطت، داعياً إلى تطبيق قواعد الهمزة الوسطية، سواء أكان توسطها أصلياً أم عرضياً، إلا إذا اتصل بها حرف من أول الكلمة (مثل همزة الاستفهام)، فتطبق عليها قوانين الهمزة المتصدِّرة حينئذ.

ولكنه أقر في النهاية أن هذه المسألة عويصة جداً، وتستدعي مؤتمراً للمجامع اللغوية لدراستها، دراسة وافية، واتخاذ قرارات ملزمة فيها.

وقد أتى الدكتور عبد الفتاح الحموز في محاضرته التي أشرنا إليها سابقاً بأفكار جريئة جداً من شأنها أن تحدث ثورة في الكتابة العربية. فقد دعا إلى التخلص من الأوجه الإملائية المتعددة في الكتابة، والاكتفاء بوجه واحد لتتوحد قواعد الرسم وتطرد من ذلك:

١ – أن ترسم الهمزة على ألف أياً كانت حركتها وحركةُ ما قبلها متطرفة كانت أو متوسطة أو في صدر الكلمة.

٢ – أن تكتب الألف اللينة عصوية أياً كان أصلها في الحرف الأول والفعل، في المبني والمعرب.

٣ – ألا يصار إلى الزيادة لتحقيق أمن اللبس، وألا يصار إلى الحذف تخفيفاً أو لتوالي الأمثال. حتى يطابق المنطوقُ المكتوبَ .

٤ – أن تكتب الألفاظ المركبة تركيباً مزجياً مفصولة.

٥ – أن تفصل الظروف المضافة إلى (إذ) عنها.

٦ – أن تفصل الأسماء التي توصل بـ(ما) الزائدة والاسمية أو المصدرية.

٧ – أن تفصل (إنَّ) وأخواتها عن (ما) الاسمية.

٨ – أن تكتب التاء المربوطة هاءً في كل الأسماء بلا استثناء.

٩ – أن تكتب (إذن) بالنون في كل موضع.

١٠ –ألا يصار إلى قطع ألف الوصل إلا في المواضع التي لا بد أن يطابق المنطوقُ فيها المكتوب كما في يا أللّهم، وألبتَّة.

١١ –أن تكتب الألف المبدلة من ياء المتكلم عصوية كما في: يا حسرتا.

هذا، وقد تضمنت محاضرات المواسم الثقافية معالجات أخرى للنحو والصرف والكتابة، إما تربوية خالصة أو حاسوبية خالصة. فمن النوع الأول محاضرة للدكتور علي أحمد مدكور بعنوان:"النحو العربي ودوره في تدريس اللغة العربية وفهم نظامها"، وقد ألقيت في الموسم الثاني والعشرين عام أربعة وألفين. ومن النوع الثاني محاضرات ألقيت في الموسم الثقافي الرابع عشر عام ستة وتسعين وتسعمئة وألف الذي عقد تحت شعار: الحاسوب في خدمة اللغة العربية. وهذه المحاضرات هي: محاضرة للأستاذين مأمون الحطاب وحسان عبد المنان بعنوان:"التحليل الصرفي للغة العربية باستخدام الحاسوب"، ومحاضرة للمهندس إسحاق علي حبيبي بعنوان:"التقنيات الحديثة وآفاقية المعرفية"، ومحاضرة للدكتور نبيل علي بعنوان:"الحاسوب والنحو العربي"، ومحاضرة للدكتور محمد زكي خضر بعنوان:"الحروف العربية والحاسوب".

وقد حظي الخط العربي كذلك بمعالجات تاريخية وجمالية فنية تمثلت في محاضرة للدكتور يوسف ذنون وكانت بعنوان:"تيسير تعلم الخط العربي في الأقطار العربية منذ أواخر العهد العثماني حتى الوقت الحاضر"، وألقيت في الموسم السادس عشر عام ثمانية وتسعين وتسعمئة وألف. كما حظيت مصطلحات النحو والصرف بمحاضرة للدكتور تمام حسان في الموسم الثقافي الثاني عشر عام أربعة وتسعين وتسعمئة وألف وكانت بعنوان:"وضع المصطلح العربي في النحو والصرف".

ولم أتطرق بالتفصيل إلى المحاضرات السابقة لأن موضوع محاضرتنا هذه يتناول الأمور المتصلة بالبنية الداخلية للنحو والصرف والكتابة.

تعقيبات ومناقشات

- **الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني**

أشار الدكتور خليفة إلى حرص المجمع على توثيق ما يلقى في مواسمه الثقافية من محاضرات وندوات في كتب علمية لتكون مراجع للباحثين والدارسين.

وأكد الدكتور خليفة أن جميع القضايا النحوية انطلقت من قاعدة واحدة، وهي ضرورة التفريق بين المصطلحات النحوية والنحو من حيث هو نظام للكلام العربي والجملة العربية، ومن حيث هو ثابت من ثوابت اللغة التي لا يجوز المساس بها مطلقاً، لأن المساس بثوابت اللغة يجعلها لغة أُخرى، وما طرح من أفكار وآراء قديماً وحديثاً لتيسير النحو هو في مجال الاجتهاد، وهذه الاجتهادات لابد أن تُبحث وتُناقش حتى يتم الوصول إلى مقترحاتٍ محددة يتم تطبيقها، وبالتطبيق والتجربة تظهر إيجابياتها وسلبياتها، وبذا يكون بالمقدور تطويرها أو العدول عنها، ثم تحدث عن رأي ابن حزم الأندلسي في كتابه " الإحكام في أصول الأحكام" عندما قال بقاعدة أن يفرّق بين ما يُقدم من نحو إلى الناشئة وإلى ما هو ضروري لتقويم القلم واللسان، وما هو من اختصاص العلماء، فمن أراد تقويم قلمه ولسانه فعليه بكتاب " الواضح لأبي بكر الزبيدي الأندلسي" أما من أراد أن يتوسع فعليه بكتاب سيبويه...

أما عن صعوبة النحو فقد أوضح الدكتور خليفة أن صعوبة النحو وهم، فنحو العربية إذا قورن بنحو اللغات الأخرى، التي يشيدون بها، أسهل، وهو عبارة عن معادلات رياضية في حين أن حين الإنجليزية أغلبها سماعية لا قاعدة لها، كما أن الفرنسية فيها ثلاث مجموعات من الأفعال تحكمها قواعد للتصريف وما عدا ذلك فكل فعلٍ يصرّف يجب أن يحفظ كما هو، ونحن لا نريد أن نقارن بين اللغات، فكل لغةٍ لها إيجابيات وسلبيات، فليست قضيتنا قضية صعوبة النحو، وإنما هي

هذا الهجوم الشرس الذي يصاحبه سياسة لتوليد الشعور بالدونية عند أبنائنا ومثقفينا تجاه لغتهم.

- **أحد الأساتذة الحضور:**

ذكر في تعقيبه أن صعوبة النحو وهم جاء من معلمين ضعاف لم يتمكنوا من توصيل المفاهيم والأساسيات لطلابهم، ما أَدى إلى عجز الطلاب عن فهم النحو، كما أن الشواذ النحوية في الأبيات الشعرية المفردة جعلت النحو صعباً، ولذا فإن من التجديد ترك حالات تعدد الأوجه، وليس إجازة الحالات المتعددة التي عقَّدت النحو لا جدَّد لَه.

...أَما بالنسبة للصّرف فقد رأى أن تفسير الصَّرف من خلال علم الصوتيات الحديث يوضحه، فبدلاً من قول الطالب ميزان من وزن، أصلها موزان حيث وقعت الواو ساكنة وقبلها كسرة فتقلب الواو ياءً لتناسب الكسرة، ويقول الكسرة في الصوتيات تسفُّل، والواو علوي والذي يناسب الكسرة الياء.

أما قضية الإملاء والصرخات الداعية إلى التجديد بحجة صعوبة الإملاء فهي لا أساس لها من الصحة، إذ إن الطلبة كانوا في الزمن الماضي يتقنون إملاء اللغة العربية في أربعين دقيقة لاغير، وغذا فإن صعوبة الإملاء هي ادعاء جاء من قول المستشرقين كيف تُزاد واو في عمرو وألف في ذهبوا؟!، ونسوا اللغات الأخرى ذات الأحرف الكثيرة الساكنة فعند قولنا neighbour في الإنجليزية نلاحظ أن هناك أحرف ساكنة غير ملفوظة، ومثل ذلك night "ليلة".

...ثم تحدث عما طُرح من آراء لأجل التجديد موضحاً أنها لم تضف جديداً بل زادت الأمر تعقيداً، فعندما نقول إن النسبة إلى طبيعة طبعي وطبيعي، وحذف الياء وإبقاؤها جائز نجعل الطالب ومتحدث اللغة العربية لا يدرك القاعدة.

- **الدكتور فواز عبد الحق/ عميد البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك:**

...ذكر الدكتور فواز أن للغة العربية تأثيراً طيّباً في نفوس سامعيها، فهي قوة شفائية تطرب لها النفس، وهذا الأمر مغيبٌ ومجهول لدى الأمة العربية وما يؤكده دراسة منشورة في أمريكا أجراها مجموعة من علماء النفس الأمريكيي ن على القوة الشفائية للقرآن الكريم، حييث قُسِّم مرضىأمريكيون يعانون من أمراض نفسية إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى أُمعت قرآناً مرتلاً، والثانية أُسمعت نصوصاً عربية كالقرآن وليس قرآناً، والثالثة أسمعت ترجمة لمعاني القرآن الكريم باللغة الإنجليزية،وبعد أربعة أشهر من التجريب وُجدَ أن الذين تحسَّنوا عندما سمعوا القرآن الكريم65%، كما أن من سمعوا عربية كالقرآن وليست قرآناً تحسَّنت حالتهم بنسبة 35% وهذا يعني أن للغة العربية أيضاً قوة شفائية.

ثم تطرق إلى قضية إقصاء اللغة العربية عن الاستعمال، موضحاً أن هذه القضية مهمة جداً، ويجب أن تولى عنايةً خاصة، ولا بد من إعطاء المجمع الكريم دوراً في رسم سياسته تجاه العربية والمحافظة عليها، ومن الضروري أَن تنطلق سياسة أقسام اللغة اللغة العربية، ووضع اللغة العربية في الدولة من مجمع اللغة العربية الأردني،لأنَّ المجمع أُنشئ بإرادةٍ ملكية، وهذه الإرادة يدب أن تحترم وأن تكون فاعلة، وأن تكون لقرارات المجمع صفة الإلزام.

...أما بالنسبة للنحو العربي فقد أكد الدكتور فواز ضرورة التفريق بين ما يُعطى لمستعملي اللغة وما يعطى لمختصيها، وأن يحرص المرء على إتقان النحو وعدم الخطأ فيه، ثم أشار إلى أهمية التخلص من الخوف الشديد من النحو الذي ولَّد عقدة تجاهه، فالنحو قواعد ورموز تحكم استعمال اللغة، وهذه نعمة، ولقواعد اللغة العربية، معانٍ جميلة لا بد من توضيحها وهذا يدعونا إلى القيام بما يأتي:

- ربط الجملة بسياقٍ واضح ومن الواقع الذي تعيشه الأمة، فالسياق معلم للقاعدة ومُرسخ لها في ذهن السامع والقارئ، فلا بد من الاهتمام به.
- أن يتم تدريس المفاهيم النحوية بطريقةٍ صحيحة.
- أن يتم التركيز على النحو الوظيفي في تدريس النحو.
- أن تجرى دراسة على الكلمات الأكثر شيوعاً والتراكيب النحوية الأكثر شيوعاً، وتوضع في منهاج الصف الأول والثاني والثالث والرابع، ومن المهم أن يكون المختص بوضع منهاج اللغة العربية على اطلاع على ما يتناسب مع العمر الذهني والنفسي والسيكولوجي للطالب، وأن تكون الأمثلة مربية تربوية هادفة واقعية، فالمناهج الموجودة بين أيدينا مناهج عقيمة والأمثلة قديمة، وقد آن الأوان لأن نبسّط التراكيب اللغوية ونفسرها وننزلها منزلة قريبة من القلوب والعقول.

- **الدكتور يوسف بكار**

رأى الدكتور يوسف بكار أهمية محاسبة أنفسنا أولاً، وأن نقف وقفة نقدٍ لما قدمنا وقدّم غيرنا، كما أننا بحاجةٍ إلى تقويم مسيرة المجمع في الثلاثين عاماً من خلال هذه المواسم، فما الذي حققته هذه المواسم، وما الذي لم تحققه، والتقويم يعني النقد الإيجابي والسلبي في آن واحد، لكي يتم التوصل إلى ما أَحْسَنَّا فيه وما لم نحسن، ومن الواجب الوقوف على بعض الآراء التي طُرحت من أجل التيسير وتقويمها، إذ إنه يحتم علينا المحافظة على الأُصول الأَساسية للغتنا، ويجب أن لا نتعدَّاها بحجة التيسير، ثم دعا إلى السعي الحثيث ليكون للمجمع الأردني دعم ومؤازرة بالطلب المتكرر من دون كلل أو ملل أو حياء من المطالبة، فالمجمع لن يتمكن من تحقيق أهدافه وحده إذ لا بد من إسناده بقوة خارجية تعضد مساعيه.

- **أحد الأساتذة الحضور:**

رأى أن النحو مشكلته حقيقية تجابه الناشئة في وطننا، وهذه المشكلة تبرز بوضوح عند تعاملنا مع أجيالنا وأبنائنا، وهذا بسبب إثقال النحو عبر السنين التي مرّت بقضايا ليست نحوية وإنما منطلقة من المنطق والفلسفة وغيرها ولا علاقة للنحو بها، ولذا دعا إلى مراجعة النحو للتخلص من هذه القضايا المنطقية والفلسفية البعيدة عن علم النحو.

... ثم تطرق إلى تدريس النحو سواء أكان في المدرسة أو في الجامعة، حيث يستوجب بحثاً ودراسةً، موضحاً أن التدريس الذي يقوم على النظرة التكاملية في النص الذي يدرسه الطالب والذي به عنصر التشويق، قد يكون هو الأفضل لفهم النحو، ومذكّراً بكتاب النحو الواضح لعلي الجارم، حيث أشار إلى أن هذا الكتاب التطبيقي من أفضل الكتب في المرحلة الإعدادية والثانوية، فهو لم يكتف بالإشارة إلى الآراء الفكرية، وإنما سلك مسلكاً تطبيقياً، وما نحتاج إليه في مثل هذه المواسم والمنتديات أن ينطلق من الفكر المطروح في هذه المواسم والمنتديات جانبٌ تطبيقي عمليّ، يطبّق به تدريس النحو، فالنحو به مشكلة، ولنجعله شيئاً محبّباً للطلبة.

- **الدكتور محمد زكي خضر:**

... أشار الدكتور محمد خضرإلى محاضرةٍ ألقاها فريق من وزارة التربية قبل عام أ و عامين حول تعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية باستعمال التقنيات الحديثة، موضحاً أن هذه المحاضرة بداية لمحاولة حوسبة تعليم اللغة العربية رغم الضعف الذي تبدَّى في محتواها، ولذا فقد دعا الدكتور محمد إلى أن تكون هناك متابعة حثيثة ومستمرة مع ما يتم في وزارة التربية من أساليب لتعليم اللغة العربية في المدارس الابتدائية ومن ثم الثانوية لكي تقوم تلك التجارب وتربط بمشروع

علمي صحيح، وهذا يلزمنا بمد جسور التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومجمع اللغة العربية الأردني لتثمر جهود الطرفين من الناحية العملية.